

وذاكر بحبرة لم تدخل وعلمة مطلقا يعني ان الزوج  
 ان اخرج الطلاق الزوجية على سبيل التخيير قبل  
 الرجوع بها فاقدمت الشر من طلقه فان له ان يكرها  
 فيما زاد عليها بان يقول ما اردت الا طلقته واحده  
 واما بعد التناقليس له منكرتها كما يشترط اليه بقوله  
 الا يكرها لانه ان دخل في تخيير مطلق واما المصلحة  
 فله ان يكرها قبل الرجوع ويكره اذا زادت علي  
 طلقته ان زاد عليها واحدة ان نواها ويادرجح  
 ان يدخل في الاخذ بالارجاع ولم يكرها يكرها الا  
 ان ينوي التناقليس له من شرطها هي ولم يشترط في العقد  
 اشارة من ابي شرط واحدة المناكرة الاول ان يزيد  
 الموقع من الحبرة قبل البناء للملكة مطلقا على  
 الواحدة فلا تنفذ منكرته في الواحدة بان يقول  
 ما اردت طلاقا الثاني ان يكون نوي الطلقة  
 الواحدة والمعتبر بنقته عند وقوع الطلاق فان  
 لم ينوعه شيئا فلا منكرة ولو نوي بعده يلزم  
 ما وقع الثالث ان يبادر على الرجوع للمناكرة  
 عن سماعه الزايع على الواحدة فلو لم يبادر الا  
 المناكرة وادعى الحمل في ذلك لم يضره نسقوا حقه  
 ولا يضره الحمل الرابع ان حلف انه ما اراد الا طقة  
 واحدة فان لم يحلف وقع ما وقعته ولا يضره عليها  
 المهرين وحال منعه وقت المناكرة ان كان دخل  
 بالراة لعلمه له الا ان الرجعة وتبين الحكم  
 الرجعة من نفقة وغيرها وان لم يكن دخل بها  
 فانه يحلف عند الالة تزويجا وهو المراد بالارجاع  
 لاقبله

لا قبله اذا علم لا يتزوجها الخامس ان لا يكرها امرها يديها  
 اما ان كرهه بان قال لها امرك بيك امرك بيك فلا منكرة  
 له فيما زاد بقية ما وقعته الا ان ينوي التناقليس بالنعق  
 الثاني والثالث كما اذا قالت المرأة طلق نفسي  
 وكرهته فهو على التناقليس الا ان ينوي التناقليس  
 فيقبل قبل الاخرى السادس ان لا يكون التناقليس  
 او التخيير مشروطا على عقد طلقه فان كان مشروطا  
 لعقد عقد طلقها فطلقت نفسها فلا ثابته  
 المناكرة له في يومها ام لا لكن له الرجعة ان دخل  
 ان اقبلت شيئا من العدة خلافا للسوي في انه  
 لا رجعة له في الرجوع بها الرجوع الي الخلع فانها  
 استقلت من صداقها المشروطا له ان عتبت  
 صروف حمله على الشرط ان اطلق قولان  
 اذا ثبت الموثق ان امرها يديها ان تزوج علمها ولم  
 يعلم هل وقع ذلك الشرط في عقد المخلع او غيره  
 قبل الحمل على الشرط فلا منكرة ارجع الطرحة  
 فللمنكرة قولان في حيل الالة الواحدة بقوله لم  
 الاطلاق هو مخرج المسئلة انه ملكها اصحابها  
 قبل النفا فاقدمت النزيم واحدة فيقال الزوج لم  
 الا بالتخيير او التناقليس طلاقا اصلا فيقبل له ان لم  
 يردفها به بلزم من ما وقع من الطلاق فخرج به  
 ذلك وقيل ان حقه ما حقه له ما اقبلت واحدة وان  
 حيدق في ذلك ويكرها من وانما قبل منه لا حقل  
 سوره يشترط لانه كان فصل طلقه واحدة وقال  
 اصبح لا يعمل منه ذلك ويعبر ما اقبلت الا لانه  
 لا قبله

الرجوع

Copyrighted material